S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/PRST/1996/1
5 January 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

بيان أدلى به رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٦١٦ لمجلس الأمن المعقودة في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في بوروندي"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي نيابة عن المجلس:

"نظر مجلس الأمن في الرسالة المؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن بشأن التطورات في بوروندي (S/1995/1068). ويشاطر المجلس الأمين العام قلقه البالغ إزاء الحالة في بوروندي، التي اتسمت بما يجري كل يوم من أعمال القتل وسفك الدماء والتعذيب والاحتجاز التعسفي. وهو يدين بأشد العبارات الأشخاص المسؤولين عن تلك الأعمال التي يجب أن تتوقف فورا. ويشجع المجلس جميع الدول على اتخاذ التدابير التي ترى أنها ضرورية لمنع هؤلاء الأشخاص من السفر إلى الخارج وتلقي أي نوع من الدعم. وهو يؤكد من جديد قلقه العميق إزاء محطات الإذاعة التي تثير الكراهية وتحض على أعمال إبادة الأجناس ويشجع جميع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية على التعاون على تحديدها وتفكيكها. كما يطلب المجلس إلى جميع الأطراف المعنية في بوروندي ممارسة الحد الأقصى من ضبط النفس والامتناع عن جميع أعمال العنف. وهو يؤكد من جديد أن جميع الذين يرتكبون الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي أو يأذنون بارتكابها مسؤولون فرديا عن تلك الانتهاكات وينبغي مساءلتهم. وفي هذا السياق، فإنه يؤكد الأهمية التي يوليها لأعمال لجنة التحقيق الدولية المنشأة عملا بقراره ١٠١٢ (١٩٩٥) المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٥. ويتعهد بأن يدرس بعناية الرسالة الواردة من الأمين العام المؤرخة ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ التي تتضمن تقريرا مؤقتا عن تلك الأعمال (S/1996/8).

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء الهجمات التي وقعت مؤخرا على موظفي المنظمات الإنسانية الدولية، التي أدت إلى تعليق تقديم المساعدة الأساسية إلى اللاجئين والمشردين وإلى انسحاب الموظفين الدوليين مؤقتا. ويرحب المجلس بقرار الأمين العام بأن يطلب إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين القيام بزيارة بوروندي لكي يبحث مع السلطات البوروندية الخطوات التي يمكن اتخاذها لتهدئة الحالة. وهو يؤكد أن السلطات في بوروندي مسؤولة عن أمن موظفي المنظمات الإنسانية الدولية وأمن اللاجئين والمشردين هناك. ويطلب من حكومة بوروندي أن توفر الأمن المناسب لقوافل الأغذية ولموظفي المنظمات الإنسانية.

"ويرحب مجلس الأمن بتولي الممثل الخاص الجديد للأمين العام لشؤون بوروندي مهامه، ويطلب من جميع الأطراف المعنية دعم جهوده. وهو يثني على العمل الذي يضطلع به مكتب الممثل الخاص للأمين العام في السعي إلى تشجيع الحوار والمصالحة الوطنية في بوروندي، كما يثني على الدور الذي تؤديه منظمة الوحدة الافريقية هناك. وهو يرحب بالقرار الذي اتخذته منظمة الوحدة الافريقية في أديس أبابا في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بتمديد ولاية بعثة منظمة الوحدة الافريقية لفترة ثلاثة أشهر أخرى وتعزيز العنصر المدني لتلك البعثة. كما يرحب المجلس بنتائج مؤتمر رؤساء دول منطقة البحيرات الكبرى الذي عـُقد بالقاهرة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ويؤيد عمل المنسقين الذين عينهم المؤتمر لتيسير حل الأزمة، ويؤكد مرة أخرى على الأهمية التي يوليها لتصرف جميع الدول وفقا للتوصيات الواردة في إعلان القاهرة وللتوصيات المعتمدة في المؤتمر الإقليمي الذي عـُقد في بوجومبورا في شباط/فبراير ١٩٩٥. وهو يؤكد على أهمية إيلاء المجتمع الدولي اهتماما مطردا للحالة في بوروندي ويشجع الدول الأعضاء على تكثيف الاتصالات والزيارات.

"ويحيط مجلس الأمن علما بالمقترحـات المشـار إليها في رسالـة الأميـن العام المؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وسينظر في هذه الاقتراحات والاقتراحات الأخرى التي قد يتقدم بها الأمين العام في ضوء التقارير التي سيتلقاها من بعثة السيدة أوغاتا ومن ممثله الخاص في بوروندي. كما يطلب المجلس إلى الأمين العام أن ينظر في الدور الذي يمكن أن يضطلع به موظفو الأمم المتحدة في المنطقة وما يمكن أن يقوم بـه موظفو الدعم الآخرون من دور في بوروندي.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد تأييده لاتفاقية الحكم المؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، التي تشكل الإطار المؤسسي للمصالحة الوطنية في بوروندي وللمؤسسات الحكومية التي تنشأ وفقا لها. وهو يطلب مرة أخرى من جميع الأحزاب السياسية والقوات العسكرية وعناصر المجتمع المدني في بوروندي أن تحترم اتفاقية الحكم احتراما تاما وتنفذها تنفيذا كاملا وأن تقدم دعمها المتواصل لمؤسسات الحكم المنشأة وفقا لهـا.

"وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره".

- - - - -